مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٤٢

الجمعة، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيابي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/589، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

إن المملكة المتحدة ترحب باتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بالإجماع. ونحن ممتنون للتأييد القوي الذي أعرب عنه أعضاء المجلس لهذه المبادرة، وتحليهم بروح الوحدة الذي أتاح الاتفاق على هذا القرار القوي المتخذ بموجب الفصل السابع. لقد بعث المجلس اليوم رسالة سياسية واضحة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وباقي الإرهابيين المتأثرين بفكر تنظيم القاعدة، واتخذ خطوات عملية هامة لمواجهة الخطر الذي يمثلونه.

وذلك التهديد في تزايد. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وباقي الإرهابين المتأثرين بفكر تنظيم القاعدة، يقوضون استقرار وأمن شعبي العراق وسوريا. إنهم يهددون منطقة الشرق الأوسط بوجه عام. لقد شاهدنا بفزع أعمالهم الوحشية، ومحاولاتهم الرامية إلى القضاء على مجتمعات محلية بأكملها بسبب دينها ومعتقدها، وعمليات القتل العشوائي، والإعدامات غير القانونية والوحشية، والاستهداف المتعمد للمدنيين والمستويات المروعة للعنف الجنسي، ولا سيما ضد النساء والأطفال.

والقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) يمثل رفضا شاملا من قبل المجتمع الدولي لتلك الجماعات الإرهابية ويظهر تصميمه على التصدي للأمر. وقد اتخذ المجلس موقفا ثابتا وموحدا. ويجري بالفعل التصدي بقوة للتهديد القصير الأجل الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك على الصعيدين العسكري والإنساني. والمملكة المتحدة تشارك مشاركة كاملة في الاستجابة الإنسانية في كل من العراق وسوريا. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إنشاء إدارة شاملة للجميع وشد أزر العناصر المعتدلة في كلا البلدين.

غير أن هذا القرار يوفر إطارا إضافيا لتنفيذ استجابة دولية استراتيجية وأطول أجلا في سياق التصدي لهذا التهديد. فهو يبعث، على وجه الخصوص، برسالة سياسية واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يدين إدانة مطلقة الأعمال الإرهابية الوحشية والرعناء التي ترتكبها الدولة الإسلامية ويرفض أيديولوجيتها المتطرفة والعنيفة، وأنه متحد في تصميمه على مقاومتها والتصدي لها. ويتضمن القرار تدابير ترمي إلى إعاقة التجنيد والتصدي للظاهرة المتنامية المتمثلة في الاستعانة بمقاتلين إرهابيين أجانب. وهو يتناول تمويل الإرهاب ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوقف الفوري لجميع أشكال التجارة والدعم بالعتاد التي تمكن الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية من العمل. ويفرض جزاءات على ستة من العناصر القيادية في الدولة الإسلامية وجبهة النصرة بموجب نظام الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة على تنظيم القاعدة، مما يبعث بإشارة واضحة على أنه لا مجال لإفلات أولئك الذين يسعون إلى دعم القاعدة أو المجموعات المنشقة عنها من العقاب.

وقد أثبت المجلس اليوم أنه لن يقف مكتوف الأيدي في وجه الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. والقرار ليس نهاية المطاف. وستكون هناك حاجة إلى تطوير وتنقيح الإطار الذي يوفره، غير أن وحدة المجلس بشأن النص تشكل أساسا متينا للقيام بذلك. ويجب أن نبدي العزم وأن نعمل بصورة نشطة وخلاقة في النظر في التدابير الإضافية التي ينبغي اتخاذها للتصدي لآفة الإرهاب هذه.

أستأنف الآن مَهامِّي بصفتي رئيس المجلس.

السيد ايليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، المتخذ اليوم، على أساس موقفه الثابت بشأن ضرورة مكافحة الإرهاب بلا هوادة وبذل جهود موحدة تحقيقا لهذه الغاية. وطالبنا مجلس الأمن مرارا وتكرارا بإدانة الإرهابيين الذين يعملون بلا زاجر في سوريا والعراق.

والإرهاب يتحول سريعا اليوم إلى عامل سياسي مستقل في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف، لا يوجد مجال لاتباع نُهج مخصصة ولا لتقسيم الإرهابيين إلى طيبين وأشرار. وفي شباط/فبراير من هذا العام، اقترح الوفد الروسي اعتماد مشروع بيان رئاسي يدين الإرهابيين في سوريا. وللأسف، فإنه لم يحظ بتأييد بعض أعضاء المجلس. وفي تموز/يوليه، اعتمد المجلس، بناء على مبادرة روسية، البيان الرئاسي S/PRST/2014/14 بشأن مكافحة استخدام الإرهابيين للإيرادات المتأتية من النفط السوري والعراقي.

ونأمل أن يشكل القرار المتخذ اليوم خطوة هامة في المعركة المشتركة ضد الإرهاب وأن يؤكد دعم المجتمع الدولي لحكومتي جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية في جهودهما الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وعلى الرغم من أن القرار قد اتُخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا يمكن اعتباره موافقة على استخدام العمل العسكري

وفي الوقت نفسه، لا بد وأن نشير إلى بعض الجوانب التي عقدت مهمة التفاوض على وثيقة هامة من هذا القبيل. فنحن نشعر بالقلق إزاء الخروج عن الإجراء الذي أرسته اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، لإدراج أسماء جديدة في قائمة الجزاءات. وتقوض خطوة كهذه مصداقية هيئة فرعية رئيسية تابعة للمجلس وتؤدي إلى إضعاف الإجراءات المعمول بها على نحو فعال في إطارها والتي تمكن الدول من اتخاذ قرارات متوازنة ومستنيرة. ونحن نُسلم بأن إدراج أسماء الرعاة المقيتين للإرهاب على القائمة يستحق الإعلان عنه على نطاق واسع. ومع ذلك، فنحن نعتقد أن التخلي عن القواعد

التي تنظم عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية.

ونحن لم نوافق على استخدام القرار لبعض المصطلحات، مثل الفظائع والانتهاكات، وهي مصطلحات غير مكرسة في الصكوك القانونية الدولية وتشوه نطاق القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا انطلاقا من روح التوافق ونظرا للحالة الكارثية في المنطقة بسبب منظمتي جبهة النصرة والدولة الإسلامية الإرهابيتين. ونعارض بصورة أساسية استخدامها في أي قرارات يتخذها مجلس الأمن مستقبلا.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشكل تنامي قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة تهديدا خطيرا للشعبين السوري والعراقي وكذلك للمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

فقد استحوذ تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال تقدمه السريع والوحشي عبر شمال العراق، على أسلحة ثقيلة واستخدمها في التصدي لقوات البشمركة والقوات العراقية التي تحاول الدفاع عن البلدات والمدن. واستولى على بعض الموارد الطبيعية الثمينة في البلد وفرض سيطرته على هياكل أساسية غاية في الأهمية. ولدى الدولة الإسلامية القدرة الآن على وقف الإمداد بالكهرباء والتحكم في الوصول إلى إمدادات المياه التي يعتمد عليها الناس.

وتستغل الدولة الإسلامية وجبهة النصرة الحرب الأهلية في سوريا وحالة عدم الاستقرار في العراق في الاستيلاء على أراض، حيث تستقطبان عناصر أخرى تنزع إلى التطرف العنيف، ويُحتمل أن يكون بوسعهما شن هجمات في جميع أنحاء المنطقة وفي أجزاء أخرى من العالم انطلاقا من هذه الأراضي. وتلكم هي الجبهة الجديدة للتهديد الإرهابي، بما لذلك من تكاليف إنسانية مدمرة. وقد أدت الهجمات التي شنتها الدولة الإسلامية مؤخرا في نينوى إلى تشريد عدد يقدر ب ٢٠ ٠٠٠ شخص، مما رفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا في العراق منذ كانون الثاني/يناير بشكل مذهل إلى ١,٤ مليون شخص.

والقصص المتداولة عن الآثار الدموية التي تخلفها الدولة الإسلامية تثير كوابيس. فالمسيحيون يُخرجون من ديارهم تحت تهديد ”التحول إلى الإسلام أو الموت“. وفي وقت سابق اليوم، اجتمعت مع أسقف كان موجودا في العراق بُعيد سقوط مدينة الموصل. ووصف هجوما شنته عناصر الدولة الإسلامية على مستشفى. وأشار إلى إطلاق النار على رأس مريض مسيحي رفض أن يغير دينه. وجرى ذبح شخصين، وافقا على تبديل دينهما حيث وصفا بأنهما كافران.

وجرى دفن الأيزيديين أحياء أو قطع رؤوسهم أو قتلهم في عمليات إعدام جماعية. واضطر الآلاف منهم للفرار إلى جبل سنجار، حيث قضى الكثيرون نحبهم في نهاية المطاف من العطش أو نتيجة التعرض لعوامل الطبيعة. وتقدر وزارة حقوق الإنسان العراقية أن ٥٠٠ من النساء والفتيات الأيزيديات قد اُختطفن. وثمة تقارير تفيد بتعرضهن للاغتصاب والاتجار بهن وقتلهن.

وتواصل الدولة الإسلامية وجبهة النصرة تنفيذ أعمال وحشية مماثلة في سوريا بفخر على ما يبدو، حيث ينشر التنظيمان صورا على شبكة الإنترنت تنم عن طربهما لهذه الأعمال. كما تواصل الدولة الإسلامية مصادرة المعونات الإنسانية المتجهة إلى الآلاف من المدنيين في شرق سوريا، والذين هم في أمس الحاجة إليها. وعناصر التنظيم لا يندى لهم جبين على الإطلاق.

يمثل القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) المتخذ اليوم، والذي تفخر الولايات المتحدة بالمشاركة في تقديمه، موقفا قويا وموحدا للمجلس يطالب جميع الدول الأعضاء بضرورة أن تعطل الشبكات المستخدمة في تمويل الإرهابيين وتجنيد المقاتلين الأجانب والتي تؤجج أعمال العنف التي ترتكبها الدولة

الإسلامية وجبهة النصرة وغيرهما من المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في المنطقة. وبفرض جزاءات على ستة أفراد، يظهر القرار شعور المجلس بإلحاح الموقف واستعداده لاتخاذ إجراءات ملموسة ضد الذين يحملون السلاح وضد أولئك الذين يزودونهم بهذا السلاح.

وإذا استمرت الشبكات الحالية لتمويل الإرهابيين وتجنيد المقاتلين الأجانب بلا رادع، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد أعمال الإرهاب التي نراها تجتاح المنطقة. وعدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق، وكذلك عدد بلدانهم الأصلية، لم يسبق له مثيل. وتشير تقارير إلى أن ما يصل إلى ٠٠٠ ١٢ شخص يشاركون في الصراع. ومن المحتمل أن تؤدي عودة الجهاديين الذين ازدادوا تطرفا وجعلتهم المعارك أكثر شراسة إلى بلدانهم الأصلية أو إلى مقاصد ضعيفة أخرى إلى توسيع نطاق العنف. ويُنتظر أن يساعد القرار على وقف تدفق الأموال والأشخاص، وإنني أحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها اتخذت خطوات لم يسبق لها مثيل لحماية ومساعدة الأيزيديين الذين كانوا محاصرين فوق جبل سنجار. واليوم، ننضم إلى الدول الأخرى في المجلس في دعوة جميع الأطراف إلى منع أو وقف الهجمات الواسعة النطاق أو المنهجية ضد أية مجموعة من السكان المدنيين بسبب خلفيتهم العرقية أو الآراء السياسية أو الدين أو المعتقد. ونعتقد أن النجاح السياسي للعراق مستقبلا سيكون رهنا بالحفاظ على وحدته والحفاظ على تنوعه النابض بالحياة.

وقد تشجعنا بقرار رئيس الوزراء المالكي تأييد رئيس الوزراء المكلف العبادي. وهذا الانتقال السلمي والتاريخي للسلطة يظهر أن العراق في طريقه نحو بناء حكومة شاملة للجميع بصورة كاملة، وهو أمر سيكون البلد بحاجة إليه إذا ما أراد توحيد جميع العراقيين في الكفاح ضد الدولة الإسلامية. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم للعراق، تحقيقا لهذه الغاية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على قيادتها القوية في طرح القرار (٢٠١٤) ٢١٧٠ لاعتماده اليوم.

فالقرار يشكل خطوة حاسمة من جانب المجلس. وهو يمثل إدانة لا لبس فيها للأعمال الوحشية والهمجية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، ويظهر التصميم على الاستفادة الكاملة من أدوات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب في استهداف تلك الجماعات.

يشكّل تنظيم الجبهة الإسلامية في العراق والشام تهديدا رئيسيا وقاتلا للشعبين في العراق وسوريا، بما في ذلك من خلال استهدافه العشوائي للمدنيين وممارسات الإعدام الجماعي والجزافي والعنف الجنسي والاضطهاد على نطاق واسع، الذي ربما يشمل أعمال الإبادة الجماعية على أساس الدين أو المعتقد. وهو مستمر في فرض حكمه البغيض وذبح الأشخاص الذين لا يخضعون له. وإن للتطرف العنيف لهذا التنظيم أثرا فادحا على السكان المدنيين، وعلى الاستقرار في العراق وسوريا، بل استقرار المنطقة بأسرها. وهو تهديد للمجتمع العالمي نفسه. ويجب علينا جميعا العمل على مكافحة هذه الآفة.

ونرحب بالضربات الجوية المحددة الهدف التي تنفذها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والتي خففت من الحصار المضروب على جبل سنجار. لقد انضمت أستراليا إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في إلقاء الإمدادات الإنسانية من الجو إلى المدنيين. وسوف نواصل العمل مع الشركاء الآخرين في الاستجابة لهذه الأزمة الإنسانية. ونشعر بالارتياح إلى استقرار الحالة السياسية في العراق، ونرحب بترشيح حيدر العبادي ليتولى منصب رئيس الوزراء المكلف، بوصفه خطوة هامة نحو تشكيل حكومة عراقية جديدة شاملة للجميع. ويجب أن يعمل القادة

العراقيون معا الآن، بما في ذلك التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية.

ويمثّل القرار المتخذ اليوم نداء واضحا إلى الدول الأعضاء لكي تواصل استعراض تدابيرها الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب بهدف مواكبة التهديد المتزايد الذي يشكّله هذان الكيانان على نحو صارخ ومميت. ويجب أن تتخذ جميع الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لمنع حركة الإرهابيين والجماعات الإرهابية عبر حدودها، بما في ذلك المقاتلون الأجانب، ومنع تمويل الإرهابيين وإمدادهم بالأسلحة، فضلا عن مكافحة نشوء التطرف العنيف في إقليمها. وفي ٥ آب/أغسطس أبدت الحكومة الأسترالية عزمها على اعتماد تدابير جديدة محددة تستهدف ذلك الخطر الإرهابي المتعاظم. وستعزز تلك التدابير أنشطتنا المتعلقة بمراقبة الحدود بهدف منع الإرهابيين من مغادرة أستراليا، ومن ثم تسهل مقاضاة المقاتلين الأجانب. ومن شأن التدابير نفسها أيضا أن تمنع تدريب الإرهابيين، في ذات الوقت الذي تمكّن فيه من زيادة الاهتمام بالأشخاص المعرضين لخطر التطرف، أو أولئك الذين قد يلجأون إلى العنف المفرط.

إن لدى أستراليا بالفعل نظاما متطورا لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، غير أن من الواضح أن التطرف والإرهاب يمثلان تهديدا حقيقيا ومتعاظما. وينبغي أن تكفل جميع البلدان أن تدابيرها المعنية بمكافحة الإرهاب تتماشى مع هذا التهديد المتعاظم. القرار المتخذ اليوم أيضا تذكرة في الوقت المناسب بالدور الذي يؤديه نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من قبل المجلس في تعطيل أنشطة الجماعات من قبيل الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. ويشدد ذلك النظام على أنه يجوز خضوع أي شخص يقدم الدعم المادي إلى تلك الكيانات، سواء كان ذلك بتجنيد المقاتلين الأجانب أو تسهيل سفرهم، أو بتوفير التمويل عن طريق الهبات أو الاتجار غير المشروع بالنفط الذي تسيطر عليه تلك الجماعات الآن، لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ويشكل إدراج ستة أفراد رئيسيين إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في القائمة اليوم خطوة هامة. بيد أن اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ما تزال بحاجة لأن تحدد الدول الأعضاء عملاء تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وعناصرهما التمكينية، أينما كانوا، وتقديم المعلومات إلى اللجنة في سياق دعم عملية إدراجها في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

وفي نهاية المطاف، فإن نجاح الجزاءات والتدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب المحددة في قرار اليوم يعتمد على تنفيذها من قبل الدول الأعضاء. تحقيقا لتلك الغاية، فإنه يجب على المجلس نفسه، تنشيط نظمه القائمة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ تلك الجزاءات. ويجب أن يضع المجلس نصب عينيه فعالية تدابيره المعنية بمكافحة الخطر المتعاظم الناشئ عن الإرهاب. ويكتسي أهمية بالغة التقريرُ المطلوب تقديمه في غضون ٩٠ يوما بموجب القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) فيما يتعلق بالتهديد الناجم عن الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وفوق ذلك التوصيات المطلوبة لاتخاذ المزيد من الإجراءات للتصدي لذلك الخطر. وإن من الضروري أن ينظر المجلس في تلك التوصيات على وجه الاستعجال.

السيد الحمود (الأردن): يرحب الأردن بمبادرة المملكة المتحدة التي أسفرت عن اتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي يهدف إلى مكافحة الخطر الإرهابي الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة في العراق وسوريا. ويدين القرار نفسه أنشطة تجنيد وتمويل هاتين الجماعتين، موجها بذلك رسالة سياسية وعملية قوية من مجلس الأمن مفادها عزم المجتمع الدولي على مجابهة الأنشطة الإرهابية لهذه الجماعات وأي جماعات متطرفة أخرى، والتصدي للتهديد المسلح الناتج عنها وجرائمها في العراق وسوريا، علاوة على إدراج القرار لعدد من الأفراد الضالعين في أنشطة (داعش) وجبهة

النصرة الإرهابية. ونظرا لما شهدناه مؤخرا من جرائم مرتكبة ضد الإنسانية من قبل (داعش) بحق المدنيين الأبرياء يؤكد الأردن هنا على ضرورة إبداء عزمنا على مجابهة هذه الأعمال الوحشية التي آلمت كل إنسان يتمتع بفطرة سوية، علاوة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي يرفضها الضمير الإنساني وثقافاتنا جميعا.

لا توجد كلمات كافية للتعبير عن أهمية أن تشمل العملية السياسية في العراق جميع مكونات الشعب العراقي دونما إقصاء لأي طائفة بعينها، فضلا عن أهمية اتّباع سياسات حكومية حصيفة تنسجم ومبادئ حقوق الإنسان وتغلّب المصلحة الوطنية العراقية على أي شيء آخر. هذا ليس فقط لمصلحة العراق وشعبه والمنطقة، بل هو السبيل الأمثل لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك خطر (داعش). وفي هذا السياق، لا بد من التنويه إلى أن (داعش) وغيره من الجماعات المتطرفة الأخرى أيضا لا تمثل أهل السنّة في العراق. ونود التأكيد على أن الطائفة السنية في العراق تشكل مكونا أساسيا في أي عملية سياسية شاملة، تضم سائر مكونات الشعب العراقي. كما يشجع الأردن التطورات الأخيرة في العملية السياسية في العراق، التي أفضت إلى اختيار وتسمية رئيس للجمهورية العراقية، ورئيس للحكومة، ورئيس لمجلس النواب.

ونؤكد مجددا أن الإرهاب في سوريا هو جزء من الأزمة ولكن ليس سببا لها. فسياسات النظام السوري ولجوؤه للحل الأمني في مواجهة المطالب المشروعة للشعب السوري، بالإضافة إلى تهميش المعارضة المعتدلة في سوريا وقمعها هي السبب الرئيسي للوضع الحالي في سوريا. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية توازي جهود مكافحة الإرهاب في سوريا مع الجهود الرامية إلى البدء في تشكيل حكومة انتقالية.

يدرك الأردن تماما مدى الخطر الإقليمي والدولي الذي تشكّله التنظيمات الإرهابية المتطرفة في العراق وسوريا، ويشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تمدد هذه التنظيمات جغرافيا اليوم تلو الآخر. وهو الأمر الذي يستدعي تضافر جميع الجهود على المستويين الدولي والإقليمي لكبح جماح هذه الظاهرة، مؤكدين على أن الأردن سيستمر في بذل جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع الأطراف المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) الرامي إلى مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة. في الآونة الأخيرة، بدأت داعش والنصرة تتعمدان الاعتداء بصورة كاسحة على المدنيين، واضطهاد أتباع الديانات والأديان الأخرى، مما أسفر عن أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين الأبرياء وتشريد الملايين منهم. وأصبح ذلك يشكل تهديداً خطيراً على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم بأسره.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تنفيذ القرار الذي اتخذ للتو تنفيذا مخلصاً، وإلى تعزيز جهوده في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل داعش والنصرة باتخاذ تدابير ملموسة لوقف توريد الأسلحة وتجنيد الأفراد وفرص التمويل من الخارج لهذه الجماعات الإرهابية، وذلك من أجل وقف انتشار الإرهاب في بلدان مثل العراق، والمحافظة على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

في ظل العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستخدم الجماعات الإرهابية، مثل داعش والنصرة، الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ومنتجات الفيديو والتسجيلات الصوتية في نشر الدعاية الإرهابية، والتجنيد والتحريض والتخطيط لتنفيذ الأعمال الإرهابية وجمع الأموال من أجل الأنشطة الإرهابية. وترحب الصين باعتماد القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي يتضمن أحكاما بشأن الجزاءات المفروضة على الجماعات الإرهابية مثل داعش والنصرة، من حيث استخدامها لشبكة

الإنترنيت ووسائط التواصل الاجتماعي لتجنيد الأشخاص والحصول على الأسلحة والتمويل. ونأمل أن يولي المجتمع الدولي أهمية كبرى لهذه المسألة وأن يعمل معاً على تحسين التعاون على مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

إن الصين نفسها ضحية للإرهاب. ونحن نعارض بشدة أشكال الإرهاب كافة، ولن نبرح نشارك مشاركة نشطة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والعمل معاً على مكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بالإجماع، الأمر يدل على عزم مجلس الأمن على التصدي لتنظيم الدولة إسلامية في العراق والشام. عقب إدانة مجلس الأمن الصارمة في تموز/يوليه للاعتداءات التي ارتكبتها ذلك التنظيم الإرهابي بحق الأقليات العرقية والدينية، يمكننا هذا القرار من المضي قدما في محاربة الإرهاب. يمثل القرار أيضاً معلما أساسيا جديدا في تعبئة المجتمع الدولي التي لا بد منها للتصدي لما يمثله تنظيم داعش من خطر يتهدد الجميع. يشكل فرض جزاءات على ستة أشخاص مرتبطين بهذا التنظيم وبجبهة النصرة خطوة حاسمة في محاربة هذه الجماعات.

وترحب فرنسا، التي جعلت مكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب من أولوياتها الوطنية، بهذا القرار الذي يعاقب الأفراد الذين يواصلون تقديم المقاتلين الأجانب لتلك الشبكات.

مكافحة الإرهاب من المسائل الرئيسية في العراق، حيث تضطلع فرنسا بدورها الكامل إلى جانب السلطات العراقية. بيد أن ذلك لا يعني أننا يمكن أن ننسى الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وترحب فرنسا بتعيين السيد العبادي رئيسا للوزراء، باعتبار تلك خطوة هامة نحو تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف تمثل جميع العراقيين من شأنها أن تجعل من الممكن التوصل إلى حل دائم للتحديات التي تواجه العراق. من الأهمية بمكان أن يشكل رئيس الوزراء حكومة في أقرب وقت ممكن، في إطار الجدول الزمني المنصوص عليه في الدستور. وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل للعراق في هذه اللحظة الحاسمة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على أخذها زمام المبادرة بعرض القرار المعروض علينا (القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ونرحب باعتماد القرار بالإجماع.

صوتت تشاد مؤيدة القرار وشاركت في تقديمه، لأن الإرهاب آفة لا وجه لها ولا حدود، وهي لا تهدد المنطقة فحسب، بل تهدد السلم والأمن الدوليين أيضاً. ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدفق المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا، إذ يشكل ذلك تهديدا واضحا للمنطقة، ويثير القلق في سائر أنحاء العالم.

ويبعث القرار الذي اتخذناه للتو برسالة قوية من المجتمع الدولي إلى الجماعات الإرهابية كافة حول العالم، بما في ذلك الجماعات العاملة في مناطق أخرى، مثل أفريقيا. ومع التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى حملة لا هوادة فيها لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، تعرب تشاد مجدداً عن اعتقادها بأن الأعمال الوحشية المستحقة للشجب التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجماعات المرتبطة بهما لا يمكن أن يعزى إلى دين أو قومية إلى مجتمع بعينه، ناهيك عن عزوها إلى حضارة بعينها.

ترحب تشاد بتعيين السيد حيدر العبادي رئيساً مقبلاً للوزراء في العراق، ونأمل أن تتمكن الحكومة العراقية الجديدة من تهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على تماسك البلد ووحدته وسلامة أراضيه واستقراره، في ظل احترام تنوع المجتمع العراقي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على قيامها بإعداد

القرار الذي اتُخذ للتو (القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)) وإلى الدول الأعضاء على ما أبدته من مرونة في التوصل إلى توافق في الآراء.

شاركت شيلي في تقديم مشروع القرار لأننا نعتقد أن مجلس الأمن يستجيب، من خلاله، للحاجة الملحة إلى وضع حد لتقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وللهجمات التي يشنها في العراق وسوريا. في هذا السياق، نأمل أن يذكِّر الإجماع الذي حُظي به اعتماد القرار مدى أهمية إدانة الإرهاب الذي تتأثر به المنطقة ومكافحته. ونود أن نناشد الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ وإنفاذ الامتثال للجزاءات المالية، واتخاذ تدابير تهدف إلى وضع حد لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتود شيلي أن تؤكد من جديد على الصلاحية العالمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حقوق الأقليات. إن احترام هذه الحقوق وكفالتها أمر لا غنى عنه لتحقيق الحكم الديمقراطي والسلام الاجتماعي في الدول ذات التنوع الثقافي والديني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تم خلالها تبني قرار هام كنا جميعاً بانتظاره، وخاصة نحن في سوريا، وذلك في ظل الخطر المتنامي الذي تمثله المجموعتان الإرهابيتان داعش وجبهة النصرة، وغيرهما من المجموعات والتنظيمات الإرهابية التي ترتبط بتنظيم القاعدة، وتتبنى فكراً عنيفاً متطرفاً يحاول على مدى السنوات الأخيرة الماضية إرساء ثقافة جاهلية ظلامية لا تمت بصلة للإسلام ولا لواقع المشرق عامة، ولا لواقع سوريا الاجتماعي والتاريخي والحضاري خاصة.

أكثر من ثلاث سنوات مضت وسوريا تخوض حرباً ضروساً بمفردها نيابة عن الإنسانية جمعاء ضد إرهاب التنظيمات التكفيرية. وخلال تلك المدة المريرة من تاريخ سوريا، حاولت الحكومة السورية جاهدة لفت أنظار الدول الأعضاء في هذه المنظمة للمخاطر الجمّة المحدقة بالمنطقة والعالم جراء ممارسات هذه التنظيمات، إلا أن دولاً نافذة على الساحة العربية والإقليمية والدولية بذلت جهوداً ضخمة لطمس حقيقة ما يحصل في سوريا، واستمرّت في دعم المجموعات الإرهابية وتسليحها وإيوائها وتمويلها والتغطية عليها إعلامياً وسياسياً وتقديمها تارة كمعارضة مسلحة معتدلة، وطوراً كمعارضة جهادية.

مئات الرسائل والوثائق المدعمة بالصور وتسجيلات الفيديو والأسماء وجهتها الحكومة السورية إلى هذا المجلس الموقّر وغيره من أجهزة ولجان الأمم المتحدة وممثلي الأمين العام حول الجرائم التي ترتكبها مجموعات إرهابية عديدة كداعش وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية وغيرها التي مارست أبشع أنواع القتل والتعذيب والترويع بحق المواطنين السوريين الأبرياء، وكذلك استهدافها بما يشابه جرائم الإبادة الجماعية لمكونات معينة من المجتمعين السوري والعراقي إضافة إلى التدمير المنهجي للبنية التحتية بمختلف قطاعاتها في بلادي، سوريا، علاوة على قيام تلك التنظيمات بنهب مقدرات الشعب السوري من خلال سرقة وتهريب النفط وبيعه عبر الحدود عن طريق سماسرة أتراك وأوروبيين. وأود هنا أن أسأل هذا المجلس الموقّر، بعد أن اعتمد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/14) الذي تقدم به وفد روسيا الاتحادية، أن يخبرنا عن هوية من يشتري النفط السوري من داعش وكذلك كيف يصل النفط السوري المسروق إلى أوروبا عن طريق الداخل التركي. كما أود أن أسأل لماذا لم ترد الدول الأعضاء في مجلس الأمن حتى الآن على شكاوينا المتكررة منذ ثلاثة أعوام حول قيام الجماعات التكفيرية في ليبيا بتصدير الإرهاب والسلاح إلى بلادي عبر تركيا ولبنان، على الرغم من أن لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣

(٢٠١١) بشأن ليبيا أشارت إلى هذا الموضوع بشكل واضح في تقاريرها.

لقد تم التعامل مع كل تلك الوثائق الرسمية التي أرسلتها سوريا – للأسف الشديد – بتجاهل متعمّد وخفة سياسية مذهلة. ولو تم الانتباه والأخذ بالمضامين الخطيرة والهامة لهذه الوثائق، ولو تم تطبيق قرارات المجلس السابقة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، لما كنا هنا اليوم نصدر قراراً جديداً نتمنّى أن يتم تنفيذه بالشكل الأمثل وبشكل غير تمييزي أو انتقائي وبطريقة عادلة لا تمسّ بسيادة الدول المعنية ووحدة أراضيها واستقلالها وبالتعاون مع حكومات الدول ذات الصلة، لا سيما وأننا نشهد حالياً وبشكل مستهجن كيف تهرع دول لمكافحة الإرهاب بطريقة انتقائية تتصف بالازدواجية الفاضحة بينما تقدّم هذه الدول بعينها كل أشكال الدعم لهذا الإرهاب.

تأتي مكافحة الإرهاب في قائمة أولويات الحكومة السورية، وكنا قد طلبنا مراراً وتكراراً من مجلس الأمن الأخذ بالمشاغل العميقة لدى سوريا في هذا الخصوص، ونستغرب عدم التشاور مع الحكومة السورية عند مناقشة القرار الذي بين أيدينا، مع أن سوريا طرف أساسي في الحرب على إرهاب كل من داعش وجبهة النصرة، إلا أن مقدّم مشروع القرار لم يكلّف نفسه عناء التشاور معنا عن موضوع يخص سوريا وأمن وأمان شعبها. ومن هنا نؤكد على أنه من المفيد لمجلس الأمن إجراء حوار جدّي بين الدول المعنية والمهتمة حول سبل مكافحة الإرهاب قبل اعتماد هذه القرارت لتأتي ملبية لكل معاناة شعوب الدول التي تتعرض لآفة الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على محاربة الفكر التكفيري الذي يتيح للإرهاب الانتعاش في مناطق معينة والذي يعمل على تشويه الأديان بما يخدم أهداف المجموعات الإرهابية. كما نؤكد على أهمية أن يدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء التي تتبنى وتدعم مثل هذه الأيدولوجيات المتطرفة إلى إصدار إعلانات رسمية صريحة بالتخلي عن ذلك الفكر التكفيري، وإلزام الأفراد الذين يضللون العامة من الناس بفتاوى تشرّع دعم التنظيمات الإرهابية المسلّحة باسم الدين لإعلان تخليهم عن دعواتهم...

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحث ممثل الجمهورية العربية السورية على اختتام بيانه الآن.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): ...على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية محددة. كما يجب الإشارة هنا إلى الدور التحريضي الهدّام الذي تمارسة قنوات تلفزيونية تبثّ من دول خليجية وغربية معروفة ومواقع إلكترونية تكفيرية تعمل جميعها على إذكاء الفكر المتطرّف الذي يقوم عليه الإرهاب، وتروّج لهذا الفكر الدموي الإقصائي، ويجب التركيز أيضاً على ضرورة التصدّي لتلك القنوات ومحاسبة من يقف وراءها. وختاماً، أريد أن أشير هنا...

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس،أود في البداية أن أهنّئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى ما تبذله من جهود كبيرة في تنظيم فعالياته. وأودّ أن أقدّم الشكر للسفير السير مارك لايل غرانت وفريق عمله على جهودهم الكبيرة والمثمرة في إدارة مجلس الأمن الدولي. أنتهز الفرصة أيضاً لتوجيه الشكر إلى رواندا على رئاستها الناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

إن الحصار على المدن والقتل والتهجير والتطهير العرقي الذي يمارسه تنظيم داعش بحق الشعب العراقي ونشره وتنفيذه لفكره المتطرّف وارتكابه جرائم ضد الإنسانية بحق كافة مكونات الشعب العراقي، والتي شملت استهدافاً للمدنيين العزّل وارتكاب مجازر مروّعة وخطف النساء وتجنيد الأطفال وهدم المراقد الدينية والكنائس ودور العبادة والصروح الثقافية والتاريخية واضطهاده

لمكوّنات كاملة على أساس هويتها الإثنية ومعتقداتها الدينية، وبالأخص الأقليات الأيزيدية والمسيحية والتركمان الشيعة، التي أدت إلى تهجير مئات الآلاف من العائلات المسالمة. إن هذه الأعمال البشعة قد عكست فكره الإجرامي المتطرّف. إن المهجرين الآن في حلة مأساوية حيث يمكث الكثير منهم، وخاصة اللاجئين في الخيم والمدارس والكنائس، ولا يزال الكثيرون منهم لا تصلهم أدنى المقومات الإنسانية الأساسية، مما اضطرت على أثرها الأمم المتحدة وعلى لسان المبعوث الخاص للأمين العام السيد ملادينوف الإعلان عن رفع حالة الطوارئ إلى المستوى الثالث، وهي تعدّ الدرجة القصوى حسب معايير المنظّمة. ولحدّ الآن لا تزال هناك بعض المناطق المحاصرة التي تنتظر المساعدة في جبل سنجار وناحية آمرلي المحاصرة بشكل كامل والتي تؤوي عددا كبيرا من العائلات التركمانية الشيعية.

إن حكومة بلادي بذلت ولا زالت تبذل جهوداً كبيرة وقد استنفرت كافة إمكانياتها المادية واللوجستية وما يتيسّر لها لتخفيف معاناة النازحين داخلياً.

يدين العراق وبأشد العبارات الأعمال الإرهابية الوحشية التي يقترفها تنظيم داعش العابر للحدود والتنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

ونود أن نبين هنا بأن التهديد الذي يشكله وجود هذه التنظيمات الإرهابية لا يقتصر على أمن وسلامة شعب ودولة العراق فقط، بل هو تهديد للأمن والسلم الدوليين ولباقي شعوب المنطقة دون تفريق.

وعليه، يعلن العراق تأييده الكامل لصدور هذا القرار ويرحب بتوقيته لأهميته في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها العراق ونشكر المملكة المتحدة على جهودها في إعداده والتداول مع أعضاء مجلس الأمن حوله. وتكمن أهمية هذا القرار في كونه جامعا لكافة القرارات السابقة بشأن مكافحة الإرهاب، وهو يركز جهود الدول الأعضاء في التصدي لتنظيم داعش (الدولة الإسلامية) وجبهة النصرة وكل المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة ويدعم حقوق الإنسان ويساند الحريات الدينية والتسامح وحماية المدنيين.

إن الإرهاب آفة دولية، ليس له حدود ولا يقف عند دولة وإن انتشار تنظيم داعش عبر الحدود السورية – العراقية – اللبنانية دليل حي على ذلك. إن دحره والقضاء عليه يتطلب تكاتف الجهود الدولية والإقليمية. وفي هذا الصدد، يطالب العراق بتفعيل فقرات هذا القرار بما يضمن ما يلي:

أولا، تعاون المجتمع الدولي، وبالأخص دول الجوار، واتخاذ التدابير والإجراءات الوطنية الكفيلة بشل حركة الإرهابيين ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود للانضمام إلى داعش وجبهة النصرة في ساحة العمليات في العراق وضبط الحدود وتقديمهم للعدالة بموجب القانون الدولي واحترام وحدة وسيادة العراق.

ثانيا، متابعة الدول للأفراد والكيانات ضمن أراضيها، والذين هم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية ومنعهم من السفر إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة. ومنع نشر الفتاوى التكفيرية ومدارس الفكر المتطرف عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى كافة بقاع العالم.

ثالثا، حظر التعامل، بأي شكل من الأشكال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع تنظيم داعش وجبهة النصرة والأفراد والكيانات المرتبطة بهما وبتنظيم القاعدة وعدم تزويدهم بالأسلحة والمعدات والمركبات.

رابعا، اتخاذ الدول إجراءات وطنية صارمة ضمن أراضيها لتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتجميد أصول وأرصدة الأفراد والكيانات الذين يمولون الجماعات الإرهابية والمرتبطين بها، وفق مبادئ وأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

خامسا، يطالب العراق كافة الدول بتجريم تنظيم داعش وبحثها على تقديم أسماء الأفراد والكيانات الذين يدعمونه والمرتبطين به، حيث أن قائمة الأسماء الملحقة بالقرار لا تتناسب مع حجم الأعمال الإرهابية والدمار الحاصل في المنطقة.

سادسا، المطالبة بإعلان وثيقة دولية تجرم هذه المنظمات الإرهابية وتصادق عليها جميع دول العالم وتتعهد بالعمل سوية على دحر المنظمات الإرهابية المذكورة.

السيد الرئيس، لقد أصدرتم قرارا قويا وصارما ضد الإرهاب والمنظمات الإرهابية وإن حكومة بلادي تشكركم على ذلك. والآن، تقع عليكم مسؤولية متابعة تطبيقه بشكل جدي وصارم لمصلحة دول المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.